الباحث في الاقتصاد الإسلامي

الباحث في الاقتصاد الإسلامي إذا أراد أن يضيف شيئًا فلا بد أن يكون مجتهدًا. والاجتهاد في اللغة هو استفراغ الجهد وبذل غاية الوسع في الوصول إلى المطلوب. والاجتهاد عند العلماء نوعان: نوع خاص بالتنظير، ونوع خاص بالتطبيق.

ويشترطون في المجتهد المنظر أن يكون متمكنًا من العلوم التالية:

- اللغة العربية: فالقرآن عربي، والرسول عربي، والسنَّة عربية. وعلى المجتهد أن يعرف أسرار النحو والبلاغة والبيان، وأن يميز بين العام والخاص، وبين المطلق والمقيد، والحقيقة والمجاز، والمحكم والمتشابه، والواضح والخفي... إلخ. ومما يساعد على هذا كتب اللغة وكتب الأصول.
- علوم القرآن: أسباب نزوله، ناسخه ومنسوخه، عامّه وخاصّه، وأحكامه وآدابه ومقاصده، وسائر علومه. والتمييز بين الواجب والمندوب والمباح والمكروه والحرام، وما هو عيني أو كفائي من المرتبتين الأوليين من هذا السلم الخماسي، وما هو من العزائم أو الرخص. ويشترط بعضهم حفظ القرآن عن ظهر قلب.
- علوم السنَّة: مثل علم مصطلح الحديث، علم السند، علم المتن، درجة الحديث: صحيح، حسن، ضعيف، موضوع. راجع كتب علوم الحديث.
- الإجماع: وهناك كتب تبين مواضع الإجماع، ومواضع الخلاف،

والإجماع السكوتي، في كل مذهب من المذاهب، وهناك كتب تقارن بين المذاهب كلها أو بعضها.

- القياس: وهذا يبدأ بمعرفة تعليل النصوص، وإلحاق غير المنصوص بالمنصوص إذا اشتركا في العلة، وتخريج المناط، وتنقيح المناط، وتحقيق المناط.

- ما جاء على خلاف القياس، ومعنى الاستحسان وخلاف العلماء فيه، وأنواعه.

- العلم بالمقاصد أو المصالح وأنواعها: المصالح المعتبرة (الحقيقية)، والمصالح الملغاة (الوهمية)، والمصالح المرسلة، والضروريات، والحاجيات، والتحسينيات (التكميليات)، والمقاصد الخمسة: رعاية الدين، النفس، العقل، النسل، المال.

- القواعد: مثل قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة، والأصل في الذمم البراءة من التكليف (الأصل براءة الذمة)، وما ثبت بيقين لا يزول إلا بيقين، العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني، الضرورات تبيح المحظورات، المعروف عرفًا كالمشروط شرطًا، الغنم بالغرم، قاعدة عموم البلوى، قاعدة رفع الحرج... إلخ.

- السياسة الشرعية: فقد يختلف الحكم بموجب السياسة الشرعية عن الحكم حسب المبادئ العامة الثابتة. فمن هذا الباب سلطة الحاكم في تقييد المباح.

- الأعراف والعادات: العرف العام، العرف الخاص، العرف الصحيح، العرف الفاسد، وأثر العرف في الأحكام الشرعية.

- سد الذرائع: فقد يكون الشيء حلالاً في الأصل، ولكنه يحرم سدًا للذريعة. قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، فالشجرة هي الممنوعة، والقرب منها ليس ممنوعًا في الأصل، ولكنه منع سدًا

للذريعة. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ﴾ [الأنعام: ١٥١]، فالفواحش هي الممنوعة، والقرب منها ليس في الأصل ممنوعًا، ولكنه منع سدًا للذريعة، فمن حام حول حمى الحرام أوشك أن يقع فيه. كذلك القرض جائز على انفراد، والبيع جائز على انفراد، ولكن اجتماع القرض والبيع يحرم سدًا لذريعة الربا، أي سدًا لذريعة الوصول إلى ربا القرض من طريق ربح البيع.

ومن العلماء من يشدد أو لا يشدد في شروط الاجتهاد، لكن لا يشترط أن يكون المجتهد مجتهدًا مطلقًا، بل يمكن أن يكون مجتهدًا في مذهبه فقط، أو مجتهدًا جزئيًا (متخصصًا في مجاله).

والعلماء والباحثون اليوم في الاقتصاد الإسلامي فئات:

- منهم الفقهاء، وَهؤلاء على درجات مختلفة من العلم، منهم المقلد ومنهم من يحاول الاجتهاد، ومنهم من يكتفي بالنقل عن السابقين، ومنهم من يحاول الابتكار، ومنهم من يقتصر على المخارج والحيل القديمة والحديثة، ومنهم من اطلع على الاقتصاد من خلال الكتب المختصة، أو من خلال الاحتكاك في المؤتمرات والندوات العلمية، ومنهم من يحاول التعمق، ومنهم من هو ضيق الأفق، ومنهم من يغلّب العلم والدين على المال، ومنهم من يغلّب المال عليهما، ومنهم من يعرف اللغة العربية فقط، أو الإنكليزية فقط.
- ومنهم الاقتصاديون المتعمقون أو غير المتعمقين، منهم من يترجم ويدعي أنه مؤلف، ومنهم من يحسن الترجمة ومنهم من لا يحسن، منهم من يقلد ومنهم من يبتكر، والمبتكرون قلائل جدًا. ومنهم من لا يعرف إلا العربية، ومنهم من يعرف لغة أجنبية واحدة أو أكثر.

وإني أرى أن على الباحث في الاقتصاد الإسلامي أن يجتهد في العلوم التالية:

- العلوم الإسلامية، من قرآن وتفسير، وحديث وشرح، وفقه (فقه معاملات) وأصول، وسير وتاريخ.
- العلوم الاقتصادية، من اقتصاد جزئي وكلي، وتاريخ الفكر الاقتصادي، بالإضافة إلى العلوم الأخرى التي يبحث فيها، مثل: النقود والمصارف، الأسواق المالية، التأمين، المالية العامة، التنمية، التمويل... إلخ.
- العلوم اللغوية، من نحو وصرف وإملاء وبلاغة، للتمكن من الفهم والإفهام والتفسير والتحليل والترجيح والتوصيل البليغ. ولابد له من لغة أجنبية واحدة على الأقل، كاللغة الإنكليزية أو الفرنسية، لكي يستطيع الرجوع إلى العلوم الاقتصادية الحديثة بلغاتها الأصلية، دون انتظار الترجمة التي قد تأتي متأخرة أو ضعيفة. ويجب أن يتمكن من اللغة التي يكتب فيها، حتى لا يضيع الوقت في التصحيح، ولا تأتي الكتابة غامضة وغير مفهومة، ولا يستطيع إيصالها إلى الأساتذة والزملاء والطلاب والقراء. وإذا كانت لغته قوية فإنه يستطيع الإسهام في ترجمة البحوث والكتب بصورة سريعة ودقيقة. أما إذا كان ضعيفًا في اللغة، حتى ولو ألمَّ بأكثر من لغة، فإنه لابد وأن يرتكب أخطاء في النحو والإملاء، ولا يستطيع التعبير عن نفسه، ويتعب نفسه ومن حوله، كما يتعب المحكمين والمصححين، وإذا صححت له لغته، فإن البحث لا يعبِّر عنه لغويًا، ويعطي عنه صورة مزورة للقراء.

الكتب التدريسية في الاقتصاد الإسلامي

بدأ الفقهاء في الكتابة في الاقتصاد الإسلامي في القرن الماضي، وكانت كتاباتهم أقرب إلى الفقه منها إلى الاقتصاد. وبعد ذلك بفترة شرع الاقتصاديون في الكتابة في الاقتصاد الإسلامي، وحاولوا تمييز الكتابة الاقتصادية عن الكتابة الفقهية. ولكن الفريقين ظلوا يكتبون في المذهب الاقتصادي أو النظام الاقتصادي أكثر من كتابتهم في النظرية الاقتصادية أو التحليل الاقتصادي. فكانت لدينا كتابات بعضها ذات نزعة فقهية وأخرى ذات نزعة اقتصادية. واشترك غير المسلمين مع المسلمين في هذا الباب، ولكن كتاباتهم كانت أقرب إلى المجاملة منها إلى الجدية، ومنهم من كانت كتابتهم ذات نزعة انتقادية، وغالبًا ما يتخذون من المسطرة الغربية أداة لقياس الأدبيات الإسلامية.

والكاتبون في الاقتصاد الإسلامي فريق منهم يكتب بالعربية، وفريق بالأردية، وفريق بالإنكليزية، وقلة منهم بالفرنسية. ومنهم من ينطلق من التراث وأغلبهم من العرب، ومنهم من ينطلق من الفكر الغربي وأغلبهم من الهند والباكستان وبنغلادش وماليزيا.

والمحاولات الإسلامية إما أن تكون محضة كالذين يكتبون عن الفقه المالي أو عن النظام الاقتصادي بطريقة فقهية محضة. ومنهم من ينطلق من الكتابات الغربية بالرجوع إلى الكتب الأمريكية والبريطانية بشكل خاص. ويكون إسهامه معتمدًا على الاختيار من الفكر الغربي، من مدارسه الأخلاقية أو الإنسانية أو المؤسسية أو الدينية. ثم يدخل في كتابه ما يكون

قد حفظه أو سمعه أو قرأه من الفكر الإسلامي في مواضعه. وإذا لم يجد شيئًا ذا بال اكتفى بالإحالة على القواعد الكلية والمقاصد الشرعية.

وهناك قلة قليلة تضيف شيئًا إلى الاقتصاد أو الفقه، إما من حيث الابتكار أو من حيث الوضوح أو من حيث القدرة على المفاضلة والترجيح. ومنهم من يرجح متأثرًا بالفكر الغربي من حيث يدري أو لا يدري. وهذا أقرب للقبول لدى رجال السياسة والمال والأعمال، ولدى المؤسسات الإسلامية العاملة في الغرب، وفي محيط الأجواء التي تفرض فيها علينا المناهج الغربية، كما تفرض علينا أشياء أخرى كثيرة، لأننا ضعفاء. ولا ريب أن القدرة على الإضافة تحتاج إلى مقدرة عالية في علوم الشريعة وعلوم الاقتصاد وعلوم اللغة وعلوم التراث. وقلما تجد باحثًا يجمع بين هذه الأركان المهمة ليكون قادرًا على إضافة رصينة وأمينة.

أما الكتب التدريسية فقد جرت محاولات في شأنها لدى مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، حيث أقيمت لقاءات دورية لأقسام الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي في المملكة من أجل التباحث والحوار حول الموضوع. وقام محمد نجاة الله صديقي بإعداد مذكرات تدريسية، وليس بإعداد كتب تدريسية، كل مذكرة في حوالي ٥٠ صفحة تقدم في أحد اللقاءات المذكورة ويعلق عليها تعليقات خطية أو شفهية. وكان المفروض أن يكون هناك خطوة لاحقة، وهي إعداد كتاب تدريسي يعقب المذكرة الخاصة به. وشملت المذكرات: الاقتصاد الجزئي، الاقتصاد الكلي، النقود والبنوك، المالية العامة، التنمية، التجارة الخارجية. وكانت تعتمد هذه المذكرات على الكتب الأجنبية باللغة الإنكليزية، وغالبًا ما تكون كتبًا دراسية، يضاف إليها ما يكون كتبه الباحث نفسه في هذا الموضوع أو ذاك أو كتبه غيره، أو ما يتذكره ويخطر في باله أثناء إعداد المذكرة، ولو بالاعتماد على القواعد الفقهية الكلية أو المقاصد العامة للشريعة. ومع أن

محمد نجاة الله صديقي قد حصل على جائزة الملك فيصل في زمن مبكر، وحصل غيره مثل محمد عمر شابرا على هذه الجائزة بالإضافة إلى جائزة البنك الإسلامي للتنمية، إلا أن أحدًا منهما لم يوفق إلى إعداد كتاب دراسي واحد. وربما درّست بعض كتبهم من باب التساهل وعدم وجود شيء آخر بنظر المسؤولين عن تقرير الكتب الدراسية في الجامعات المختلفة.

وكان هناك اتفاق على أن المنهاج الدراسي يجب أن يغطي المنهاج الغربي السائد بالإضافة إلى الإدخالات الإسلامية. وهناك اختلاف في طريقة الإدخال، فبعضهم يقول ندخل تعليقًا على كل باب أو فصل في موضعه، أو في صورة إطار، أو هامش. ومن هذه الإدخالات ما هو تاريخي، كأن يتم الكلام عن تاريخ النقود في الإسلام، أو تاريخ البنوك في البلد الذي يدرّس فيه الكتاب. ومنها ما هو أخلاقي، ومنها ما هو متعلق بالأحكام، مثل أحكام الربا والقمار والغَرَر وما إلى ذلك.

والحقيقة أن هذه الطريقة كثيرًا ما تؤدي إلى تشويش الطلاب والقراء، كأن يجري الكلام عن النقود والبنوك والفائدة والسياسات المعتمدة عليها، ثم يقول الباحث إن الفائدة حرام. صحيح أن هناك محاولات لاستبدال الفائدة، ولكنها قائمة جميعًا على الحيل الفقهية، وهذا ما يسهل الأمر على أعضاء هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات الإسلامية، ويريح رجال السياسة والمال والأعمال، من حيث إن التغيير شكلي، وسلس وليس فيه أي هزة اقتصادية أو سياسية، وأي اختلاف عن غيرنا. حتى إن البنوك الربوية غارت من البنوك الإسلامية ووجدت أن من السهل عليها أيضًا أن تمارس العمل المصرفي الإسلامي المزعوم، لاسيما وأن البنوك الإسلامية لم تكتفِ بالفائدة التحايلية، بل إن فقهاءها بتغيير الأسماء واستخدام المصطلحات الشرعية في حقائق غير شرعية يسَّروا للعمل المصرفي الربوي

أن يتوصل إلى معدلات فائدة ملتوية أعلى، باسم المرابحة أو الإجارة أو التورق وما شاكل ذلك من عناوين. وظن بعض أعضاء الهيئات الشرعية لاسيما مع تعدد عضويتهم وزيادة الطلب على خدماتهم أنهم مبتكرون أذكياء، والحقيقة أنهم متساهلون متحايلون، يبيعون أختامهم، ليس إلا. وصاروا يوهمون الناس بأن البنوك الربوية أقبلت على العمل المصرفي الإسلامي، وهذا دليل على النجاح الهائل للبنوك الإسلامية. والحقيقة أن الغرب راضٍ عن البنوك الإسلامية والصكوك لإسلامية والأسواق المالية الإسلامية، لأنها تقدم له وجبة دسمة، وكل بلد غربي يبحث عن حصة له في الكعكة.

وانعقدت عدة ندوات واجتماعات في عدة بلدان عربية أو إسلامية أو أجنبية، دعي إليها العديد من جهابذة الاقتصاد الإسلامي، ولكن هذه الاجتماعات لم تزد على الطعام والشراب والإيواء، وصلى الله على سيدنا محمد.

مجمع الفقه وأمير طاهري

قرأت ما نشرته صحيفة «الشرق الأوسط» ٢٣/ ١/ ٢٠٠٣م لأمير طاهري، الذي كتب أن مجمع الفقه الإسلامي هو مجموعة من رجال الدين تطلق على نفسها هذا الاسم. والحقيقة أن هذا المجمع ينبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي، وأعضاؤه يمثلون الدول الإسلامية، وكل دولة تسمي ممثلها ليكون عضوًا فيه. وتتمثل في المجمع جميع المذاهب الفقهية وغير الفقهية. وكتب طاهري أيضًا أن المجمع مدعوم من حكومة قطر، والحقيقة أن هذه الدورة (الرابعة عشرة) هي التي عقدت في قطر، وإلا فإن المجمع مقره في جدة.

وقال: «يسعى (المجمع) لخطة طموحة بمنافسة الأزهر كمركز للمسلمين السنة»، وهذا كلام غير مفهوم، ويحتاج إلى إعادة صياغة. كما ذكر أن المجمع «ضُم إليه رجل دين إيراني يشغل منصبًا صغيرًا من أجل الشكل»، وهذا غير صحيح، فإن المجمع يضم أكثر من رجل إيراني، وهو صاحب منصب كبير، سواء في عهد خاتمي أو قبله. ولكن طاهري ربما لا يحبه، فهذه مسألة أخرى تتعلق بالتفكير بالأماني، والحكم بالتشهي.

وخلاف علماء المجمع حول العمليات الحالية: هل هي استشهادية أم انتحارية؟ يعبر عن خلاف موجود خارج المجمع أيضًا، فلا يلام المجمع في هذا الباب. وأما قوله بأن: «الحياة هي القيمة الأعلى» فهذا خطأ، لأن الحياة تبذل في سبيل الدين، ويعدّ صاحبها شهيدًا. فمن مات دون دينه فهو شهيد، وكذلك من مات دون عرضه، بل دون ماله. وإني أدعوه لقراءة القرآن، لمعرفة قيمة الحياة الدنيا بالنسبة للآخرة.

ووقوف أمريكا معنا أو ضدنا، هذا يتوقف على مصالحها. وقد تتعارض المصالح أحيانًا، وتختلف الأحكام إذا انفكت المصالح عن المبادئ. ويريد طاهري من المسلمين أن يحكموا حسب المبادئ، ويترخص لأمريكا بأن تحكم حسب المصالح! ما أسهل أن يقف طاهري مع أمريكا، فهذا لا يحتاج إلى بطولة، لكن عليه أن يتذكر أن أمريكا غير مأمونة على أبطالها.

ودافع طاهري عن موقف سيد طنطاوي، ومجمع البحوث الذي يترأسه، من الفائدة المصرفية، لا لأن منهجية طنطاوي صحيحة وسليمة، بل لأن موقفه حاز على إعجابه، فضحى بالمنهجية، هذه المرة، وتنازل عنها. إن مسألة التحليل والتحريم تخضع لمنهجية صارمة ودقيقة، ولا يمكن أن تتم بناء على حكم مسبق، ثم البحث عن أدلة له، أو أشباه أدلة، أو مسوغات، أو أي كلام، لاسترضاء سلاطين الحكم، أو سلاطين المال.

غاية ما فعله طنطاوي هو أنه سمَّى الفائدة بغير اسمها، من باب الحيلة. ولو أباحها باسمها لكان أحسن، أو أقل سوءًا. وهذه «المنهجية»، إذا جاز أن نسميها كذلك، غير مقبولة سواء صدرت من أنصار طنطاوي أو من خصومه. فالقول بأن الإيداع في المصرف هو من باب الوكالة الاستثمارية لا يقبله دين ولا عقل ولا قانون ولا نظام... لا يقبله إلا صاحب غرض أو شهوة. ولا يجوز التلاعب بالدين والعلم، خدمة لشهواتنا. وليس المهم أن يحلل أحدهم أو يحرم، إنما المهم أن تكون منهجيته مستقيمة، وإلا فإن حكمه مرفوض، حتى لو أصاب الحق، لأن إصابته الحق في هذه الحالة تعد من باب المصادفة أو التحكم، فلا يوثق بحكمه، مادامت منهجيته غير موثوقة.

وأخيرًا فإني أدعو أمير طاهري بأن يكون مع الحق، ولو كان صاحب الحق ضعيفًا، كي لا يعدّ انتهازيًا.

بوش ، إني أنصحك

لقد جيشتَ جيوشَك، وحشدتَ حشودَك، وأقمتَ القواعد، واستضعفتَ البلدان الضعيفة وأكرهتها على أهوائك، ففسحوا لك المجال، وقدموا لك البر والبحر والجو.

لكن اعلم أنك جئت تقاتل من أجل قضية خاسرة، وأننا ندافع من أجل قضية عادلة. قتالك ممنوع، وقتالنا مشروع. لقد نقلت نفسك من أحضان الحكام إلى أقدام الشعوب. ستقاتلك الشعوب بعصيّها وسكاكينها وأحجارها وأسنانها... وسترى أن هذه الأدوات البسيطة أمضى من أسلحتك الثقيلة المحظورة. وأنا أتنبأ لك أنك سترجع «بوش»، أي لا شيء، وبلا شيء، إلا الخسران وسوء السمعة.

قدم لك النصحَ رجالُ الدين، ورجال القانون الدولي، فأعرضت. وبينوا لك أن الضربة الاستباقية لا وجه لها، فتجاهلت. وأشار عليك رجال الاقتصاد المرموقون، فأبيت. وتظاهر الناس ضدك في كل مكان، ووقفت الدول في وجهك في مجلس الأمن، ولكنك ماض ولا تبالي. لا أدري ماذا وضعت على وجهك! حجتهم قوية، وحجتك واهية. طغيانك كبير، وطغيان غيرك صغير. أنت مسلح بأفتك الأسلحة، وغلطتك، إذا وقعت، ستكون غلطة قاتلة.

يبدو أنك سادر في غيك وطغيانك، أعمت قلبك الصهيونية، وأطمعتك المغانم، وحفزك السعي إلى السلطة والثروة. أنت تقاتل في سبيل الشيطان، ونحن نقاتل في سبيل الرحمن. أنت تشن الحرب من أجل النفط والثروة،

والنهب والابتزاز، ونحن ندافع عن أنفسنا، لحماية أنفسنا وأرضنا وعرضنا وأموالنا. ملكت القوة، فأغرتك باستخدامها من أجل التكبر والتجبر والطغيان والعدوان. لو أنك استخدمت هذه القوة من أجل إحقاق الحق، وإبطال الباطل، وتحقيق العدل، والقضاء على الظلم، والالتزام بالمواثيق والعهود، لحالفك الناس جميعًا، ولناصرتك الدول والشعوب كلها، ولخلد التاريخ ذكراك، ولما انشق العالم من حولك، ولما وقف أحد في وجهك، ولسار الناس خلفك.

أنت تدعي أنك تريد تصدير ديمقراطيتك إلينا، وديمقراطيتك بحاجة إلى إصلاح، في داخل بلدك، قبل تصديرها إلى الخارج. وتزعم أنك تريد تصدير ليبراليتك إلى بلداننا، وليبراليتك صارت مهزلة، وموضع سخرية، لأنك تستبد برأيك، وتكتم أنفاس معارضيك، وتهددهم في عيشهم، وتسلط «زعرانك» على فرنسا ومن معها. لقد كانت فرنسا شجاعة، وكنت جبانًا، وكانت ديمقراطية، وكنت غوغائيًا.

لقد فضحت نفسك ونظامك وديمقراطيتك وليبراليتك، فكفَّ وتوقفْ. لو كنت ديمقراطيًا لما زحفت قبل أن يصدر قرار من مجلس الأمن. إنك تقتبس من شارون، يفاوض في السلام ولا يتوقف عن البطش والتخريب والتدمير. لقد هجرت مسيحيتك وشوهتها، ولطخت سمعتها، وصرت صهيونيًا. هل أنت عظيم بحيث تقوى على التحرر من هؤلاء الصهاينة، الذين جعلوك دمية في أيديهم، يوجهونك كيف يشاؤون، ويتلاعبون بك حسبما يريدون. إنك تورط شعبك وجنودك، وستخلد ذكراك مع فرعون وهتلر وستالين.

إنكم تبيعوننا الأسلحة، ثم ترسلون إلينا فرق التفتيش لتدميرها. عندما نقاتل معكم نكون مناضلين ومجاهدين وأبطالاً، وعندما نقاتل لدفعكم إذا بنا نصبح في نظركم إرهابيين. إنكم لا تريدون تعريف الإرهاب، كي

لا ينفضح أمركم. إنكم تريدون التلاعب بالألفاظ والمصطلحات لخدمة أهوائكم. إنكم تعدوننا بحل الأزمة الفلسطينية، بعد حل الأزمة العراقية. ولعل تأويل هذا الوعد أنكم ستبدؤون بقتل العراقيين، ثم تثنّون بقتل الفلسطينين !

اعلم أن هزيمتك مكتوبة، ونصرنا مقدر، لأن الله تعهد بنصر المستضعفين المظلومين، وبإهلاك الجبابرة المستبدين، سيهلكهم بمفاجآته ومعجزاته وجنوده.

إني أتوجه بالنصح إليك، ولا أتوجه بالنصح إلى شارون، لأننا قوم يائسون منه ومن أمثاله، فلا تدَعِ اليأس منك يتسرب إلى قلوبنا.

فإن شئت فتقدَّمْ، وإن شئت فارجِعْ.

الرئيس الذي باع نفسه للشيطان

الرئيس الأمريكي الحالي، بوش الصغير، باع نفسه للصهاينة، من أجل المنصب والجاه والمال والثروة، من أجل أن يحظى بالولاية الأولى، ومن ثم الثانية، ومن أجل أن يظفر بغنائم نفطية وغيرها. إنه لا يجرؤ على قول الحقيقة، بل لا يجرؤ على الكلام والمناقشة. إنه مع عصابته من الصقور، بل من الذئاب والوحوش، يتحدَّون العالم كله، لا يبالون بالمظاهرات، ولا يكترثون بمواقف الدول العظمى، ولا بمطالب البابا ورجال الدين، ولا يلقون بالاً للإنسانية ولا للعدالة ولا للقانون ولا للأخلاق، ولا حتى للديمقراطية والليبرالية. إنهم لا يفتؤون يحرِّشون بين الكويت والعراق، بل بين الدول العربية بعضها وبعض، لإفساد ذات البين. إنهم يحرِّضون الدول العربية، والشعوب العربية، بعضها على بعض، ليخاف بعضهم بعضًا، وليتناحر بعضهم مع بعض، وليبيعوا سلاحًا، وليجرِّبوا آخر، وليدفنوا ثالثًا. إن معظم الحكام العرب والمسلمين لا يفضلون أن يقولوا لبوش: أنت السبب، أنت المحرِّش، أنت المعتدي، أنت الظالم، أنت الماكر... يؤثر كل منهم أن يلقي اللوم على صاحبه، فيشتم الضعيفُ الضعيفَ، ويتلاسن الخائف مع الخائف، ولا يستطيع أي منهم أن يقول لبوش: كفَّ عنا وانصرف ونحن بخير، ولا أن يقولوا له: حاميها حراميها!

هم يزعمون أنهم أتوا إلينا لحمايتنا، ولنشر الديمقراطية والليبرالية... وديمقراطيتهم في بلادهم تشكو، وليبراليتهم عندهم تئنّ. ألا ترى كيف يهددون الممثلين(الفنانين) الأمريكيين، المعارضين للحرب، بلقمة عيشهم؟ إنهم سيمنعون عنهم العقود السينمائية المستقبلية. يا لها من ديمقراطية، ويا

لها من ليبرالية! أين حقوق الإنسان عندهم؟ أين حرية الرأي؟ ألا ترى أنهم يتهموننا بما هو فيهم؟ إذا كانت هذه هي الديمقراطية فليحتفظوا بها لأنفسهم، وإذا كانت هذه هي الليبرالية فليكفّوا عن تصديرها إلينا.

إن بوش وأمثاله، من عصابته الحمقاء، هم الذين يجرّون الحروب والويلات على العالم. هم الذين استفزوا الثورة الشيوعية الحمراء، ولو استمروا في غطرستهم واستكبارهم وتحديهم للرأي العام العالمي، فإنهم سيخلقون ثورة جديدة، وسيكونون مسؤولين عن عودة الثورات الدموية. إن كل ما يتهموننا به هو موجود فيهم، وبنسب عالية جدًا. وكل ما يفعلونه إنما هو من باب المخاتلة والخداع والحرب النفسية. ولن يغترَّ بهم إلا خائن أو ضعيف أو مرتزق. إنهم أفاكون كذابون، يتلاعبون على طريقتهم بالإعلام، بل بالتعليم، وغير ذلك، من أجل تزييف الحقائق، والوصول إلى مآربهم الدنيئة. إن تكاليف الحرب عالية جدًا، وثمنها باهظ، ومعظم الفاتورة محملة علينا، وستزهق فيها أرواح كثيرة، وستدمر فيها أو تنهب أموال وممتلكات واحتياطيات نقدية، ويقتل فيها أطفال وشيوخ ونساء ورجال، وحيوانات وأشجار ومرافق ونباتات. وسيملأ التلوث البيئي البر والبحر والجو. إن أمريكا تخاطر بحتفها وبنهايتها، وستقوم قيامتها. فإن المنطقة كما ستكون مقبرة لأسلحتهم الفتاكة، ستكون أيضًا مقبرة لجنودهم. وأنا متأكد من أنهم سيستخدمون جميع الأسلحة الفتاكة والمحظورة، وسيتهمون بها العراق والعرب والمسلمين، زورًا وبهتانًا. ونحن سنصدق أنفسنا وسنتهمهم، لأننا خضعنا للتفتيش، ولم يخضعوا له. ماذا نملك نحن من هذه الأسلحة بإزاء ما يملكونه هم؟ إنهم سيقتلون المدنيين، وسيلقون باللائمة على خصومهم كالعادة، أو يعتذرون بالأقوال الكاذبة. يقولون إنهم يعملون من أجل مصالح أمريكا، وهم يعملون من أجل حفنة رأسمالية إقطاعية صغيرة، تهدد مصالح سائر الناس والبلدان.

إن الصهاينة يستخدمون سلاحًا كيماويًا أو جرثوميًا لتفجير الديمقراطية والليبرالية والعقل والمنطق في أمريكا «العظمى». إن أمريكا بالصفات التي تفوح منها اليوم لا تصلح لقيادة العالم، بل إنها تحرض العالم كله على معاداتها والدعوة إلى تحجيمها، حتى تعود إلى رشدها وعدالتها ونزاهتها، والوقوف صاغرة مذعنة أمام الحق والعدل والإنصاف، لا أمام الصهاينة والمنصب والمال والثروة.

إن زعامة أمريكا ثبت أنها قد نشرت الإرهاب والإفساد، في كل مكان من العالم، وعلى كل مستوى. لم يعد العالم مطمئنًا إلى أقوالها وأفعالها، بل إنه يتمنى انقسامها وانفراط عقدها، حتى يعود التوازن والاستقرار إلى بلدان العالم. لقد نشروا الفساد والرشا والقمار والابتزاز والجريمة والتهتك والانحلال والخور والخنا والخيانة والاضطهاد والقهر والفقر والغلاء والبلاء والجوع والمرض وسوء التوزيع والتلوث البيئي... والحبل على الجرار.

وعلى عقلاء أمريكا، ومعارضي إدارتها من داخلها، أن يقفوا في وجهها، وقفة قوية فعالة كافية للجمها، وإيقافها عند حدها. نعم لقد «تقدمت» أمريكا في المادة، ولكنها للأسف تقهقرت في الروح والأخلاق. إنهم يجعلون رذائلهم فضائل، وفضائلنا رذائل، إنهم شهود زور لا أمانة لهم. وليعلموا أخيرًا أن حقنا أقوى من قوتهم، وسنهزم قوتهم بقوة حقنا.

بحجة القاعدة صار لأمريكا في كل بلد قاعدة

أنا العبد الفقير، ما سمعت بالقاعدة قبل تصريح أمريكا بها، إثر أحداث ١١ سبتمبر. فهل هناك فعلاً تنظيم سياسي أو عسكري اسمه القاعدة؟ أم هي كلمة سرّ أمريكية، يراد من ورائها نشر العديد من القواعد العسكرية الأمريكية، في بلدان المنطقة، بحجة ملاحقة القاعدة؟

لم أنتبه، من خلال الرسائل الصوتية أو المرئية لابن لادن، هل استخدم هو نفسه هذا الاسم؟ هل كان هو نفسه يعرفه من قبل؟ أم رضي به بعد سماعه من أمريكا؟ في الكلمة الأخيرة له، أثنى على العمليات «البطولية» التي قام بها المسلمون في أمريكا يوم ١١ سبتمبر، ثناءً صريحًا. هل هذه العمليات قام بها المسلمون فعلاً أم قام بها غيرهم؟ ربما سمع ابن لادن من أمريكا أن المسلمين قاموا بها، فنسبها إلى نفسه، وإلى تنظيمه. هل «القاعدة» في نظر ابن لادن هي كل مسلم، أو كل مجموعة من المسلمين قاموا بعملية عسكرية ضد أمريكا، في أي مكان من العالم؟ سواء كان يعرفهم أو لا يعرفهم، وسواء كانوا فعلاً من تنظيمه أو من تنظيمات أخرى، وسواء كان تنظيمه يسمى باسم القاعدة أو باسم آخر؟

المشكلة أن أمريكا كأنها ترى نفسها أكبر من أن يطلب منها أحد، ولو كان من الدول الديمقراطية العظمى، إثباتًا قضائيًا بأن القاعدة أو المسلمين هم الذين ارتكبوا ما حدث يوم ١١ سبتمبر. يكفي أن تدعي هي ما تشاء على من تشاء، بلسان إدارتها، وليس لأحد أن يطالبها بإثبات ما ادعت.

ومن فرط إرهابها، المستمد أيضًا من الإرهاب الصهيوني، صار الكثير منا يردد ما تزعمه من دون إثبات. ترى هل فعلت أمريكا ما يفعله بعض الأشخاص، الذين يجرحون أنفسهم، أو يقطعون عضوًا من أعضائهم، ثم يشحذون بجراحهم؟ ألا ترى أن غنائم أمريكا أكبر من مغارمها أضعافًا مضاعفة؟ ألا يجعلنا هذا نميل إلى أن أحداث ١١ سبتمبر عبارة عن خدعة أو حيلة فظيعة، لم لا؟ أليست الحرب خدعة؟ نعم كتب أحد كتاب فرنسا أنها خدعة، وربما يرى الكثير من الدول، ومن الناس، أنها كذلك. لكن رجال السياسة والدبلوماسية لا يحبون مواجهة أمريكا إلا بأدنى مواجهة تحقق لهم الغرض، بغض النظر عن شمولية الحجج أو عدم شموليتها. فالسياسة مختلفة عن العلم، فالسياسة تُجْمِل والعلم يُفَصِّل.

هل يليق بأمريكا أن تسرف وتغالي في عقوبتها؟ حتى لو سلمنا جدلاً بأن المسلمين هم الذين فعلوا ذلك؟ ألا يجب أن تكون العقوبة على قدر «الجريمة»، لا أكثر؟ وإذا كان ثمة شك في هوية مرتكب الجريمة، أفليس من الأفضل التريث إلى ما بعد الإثبات والتأكد؟ وإذا لم يمكن الإثبات، أليس من الأفضل العفو؟ أليس الخطأ في العفو خيرًا من الخطأ في العقوبة؟ هل يعقل أنه إذا أجرمت مجموعة صغيرة أن يعاقب شعب، أو شعوب بكاملها، وأن يتعرضوا للانتقام والإبادة الوحشية؟ لماذا تنهمك أمريكا في الهجوم على المسلمين، ولا تعير اهتمامًا كافيًا لمحاسبة المقصرين عندها، الذين تسببوا في اختراقها وجرح كبريائها؟ هل صارت من أنصار نظرية المؤامرة، بعد أن كانت تروج لمعاداتها؟

هل يعقل أن تقوم فرق التفتيش، في العراق، بالبحث عن أسلحة يظن وجودها أو يتوهم، ولا تقوم بالبحث عن أسلحة، في بلدان أخرى، يقطع بوجودها، بل يصرح به إلى حد التحدي السافر؟ هل كانت أمريكا ذكية، بقدر ذكاء سلاحها، عندما صرحت بإدخال أكثر من دولة في محور الشر،

في وقت واحد؟ هل يعقل أن تطلب أمريكا شهادة حسن سلوك من العراق ١٠٠٪ ما هذه القحة؟ ما هذا التعنت؟ ما هذا الاستفزاز صباح مساء؟ وما هذا الظلم؟ هل يكتب الله البقاء لدولة ظالمة، حتى لو كانت مسلمة؟

المراجع

- آثار التضخم على العلاقات التعاقدية في المصارف الإسلامية والوسائل المشروعة للحماية، لرفيق يونس المصري، دار المكتبي، دمشق، ١٤٢٠هـ (١٩٩٩م).
- أحكام التركات والمواريث، لمحمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت .
- أحكام تغير قيمة العملة النقدية وأثرها في تسديد القرض، دار النفائس، عمَّان، ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م).
- أحكام القرآن، للجصاص، دار الفكر، بيروت، د.ت .
- أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية، لعمر عبد الله، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م .
- إحياء علوم الدين، للغزالي، ضبط وتخريج محمد تامر، مؤسسة المختار، القاهرة، ١٤٢٤هـ (٢٠٠٤م).
- الاختيارات الفقهية، لابن تيمية، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، د.ت.
- الإسلام والنقود، لرفيق يونس المصري، ط٣، دار المكتبي، دمشق، ٢٠٠١م .
- أصول الاقتصاد الإسلامي، لرفيق يونس المصري، ط ٣، دار القلم، دمشق، ١٩٩٩م.
- الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، لعبد الله المصلح وعبد الجواد

الصاوي، دار جياد، الهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن والسنة، مكة المكرمة، ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م).

- إغاثة الأمة بكشف الغمة، للمقريزي، تحقيق عبد النافع طليمات، دار ابن الوليد، حمص (سورية)، ١٩٥٦م.
- الباعث الحثيث، لأحمد محمد شاكر، شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- بحوث في المواريث، لرفيق يونس المصري، دار المكتبي، دمشق، ١٩٩٩م.
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد، دار الفكر، بيروت، د. ت.
- بذل المجهود في مسألة تغير النقود، للغزي التمرتاشي، أشار إليها ابن عابدين في تنبيه الرقود.
- بيع التقسيط: تحليل فقهي واقتصادي، دار القلم بدمشق، والدار الشامية ببيروت، ودار البشير بجدة، ط ٢، ١٤١٨هـ (١٩٩٧م).
- تبيين الحقائق، للزيلعي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- تغير النقود وأثره على الديون في الفقه الإسلامي، لنزيه حماد، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، العدد ٣، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٠م.
- تنبيه الرقود على مسائل النقود، ضمن مجموعة رسائل ابن عابدين، د. ن، د. ت.
- الجوع، لابن أبي الدنيا (٢٨١ هـ)، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٧هـ (١٩٩٧م).
- حاشية ابن عابدين، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م).
- حجة الله البالغة، للدهلوي، دار المعرفة، بيروت، د. ت.
- رسالة في تراجع سعر النقود بالأمر السلطاني، للحسيني، تحقيق نزيه

حماد، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد ٢، المجلد ٢، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م).
- رياض الصالحين، للنووي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م).
- زاد المعاد، لابن القيم، تحقيق شعيب وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ (١٩٨٢)م.
- الزهد، لابن المبارك، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- السلم والمضاربة، لزكريا القضاة، دار الفكر، عمّان، ١٩٨٤م.
- سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة البابي الحلبي، د.ت.
- سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٦٩هـ (١٩٥٠م).
- سنن الترمذي، تحقيق إبراهيم عطوة، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م).
- صحيح البخاري، دار الحديث، القاهرة، د. ت .
- صحيح مسلم بشرح النووي، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- عقد السلم، لنزيه حماد، دار القلم، دمشق، ١٩٩٣م.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن، دار طيبة، ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م) (١٠ مجلدات).
- علم الفرائض والمواريث: مدخل تحليلي، لرفيق يونس المصري، دار القلم، دمشق، ١٩٩٤م.
- علوم الحديث لابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ (١٩٨٦م) (٤٧١ صفحة قطع متوسط).

ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، د. ت .
ـ في الفكر الاقتصادي الإسلامي: قراءات في التراث، لرفيق يونس المصري، جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، جدة، ١٩٩٩م.
ـ قطع المجادلة عند تغير المعاملة، ضمن «الحاوي للفتاوى»، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٥٩م.
ـ القواعد الكبرى، للعز بن عبد السلام، تحقيق نزيه حماد وعثمان جمعة، دار القلم، دمشق، ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م).
ـ كتاب الأربعين في أصول الدين، للغزالي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٠هـ (١٩٨٠م).
ـ الكسب، للإمام محمد، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ودار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٧هـ (١٩٩٧م).
ـ كشاف القناع، للبهوتي، تحقيق هلال مصيلحي، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، د. ت.
ـ مباحث في علم المواريث، لمصطفى مسلم، دار المنارة، جدة، ١٩٨٨م .
ـ مبادئ علم الميراث: عرض جديد مؤيد بالبراهين والأدلة والمصادر، لرفيق يونس المصري، دار المنارة، جدة، ١٩٩٥م .
ـ المبسوط، للسرخسي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م.
ـ مجلة مجمع الفقه الإسلامي، جدة، الأعداد ٣ و ٥ و ٨ و ٩، للأعوام ١٤٠٨هـ و ١٤٠٩هـ و ١٤١٥هـ .
ـ المحلّى، لابن حزم، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت.

- المدخل الفقهي العام، لمصطفى الزرقا، دار القلم، دمشق، ١٤١٨هـ (١٩٩٨م).
- مسند الإمام أحمد، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م).
- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (الموضوعات الصغرى)، للقاري، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م).
- معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد، لمحمد ضياء الرحمن الأعظمي، أضواء السلف، الرياض، ١٤٢٠هـ (١٩٩٩م).
- المغني مع الشرح الكبير، لابن قدامة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٢م.
- مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، تحقيق عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٤م (١٠٥٣ صفحة قطع كبير). وهو نفس كتاب علوم الحديث، تحقيق نور الدين عتر، واختلاف الحجم يعود لاختلاف التعليقات والفهارس بين المحققين.
- ملتقى الحديث النبوي، منتدى التخريج ودراسة الأسانيد، ٦/ ١/ ١٤٢٩هـ.
- الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٢٥، وزارة الأوقاف، الكويت، ١٤١٢هـ (١٩٩٢م).
- نظرية الضمان في الفقه الإسلامي، لمحمد فوزي فيض الله، مكتبة التراث الإسلامي، الكويت، ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م).
- نظم التوزيع الإسلامية، لمحمد أنس الزرقا، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المجلد ٢، العدد ١، ١٩٨٤م.
- الورق النقدي، لابن منيع، ط ٢، مكة المكرمة، د. ن، ١٩٨٤م.